



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الةة - كلية القانون

ضوابط التعاقد مع جهات خارجية للتدريب

وتطوير القدرات

حسب الحاجة

UNIVERSITY OF HILLA

COLLEGE OF LAW

## مقدمة

في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها المجال القانوني، وما يتطلبه من إعداد كوادر قانونية مؤهلة تجمع بين المعرفة النظرية والتطبيق العملي، تسعى كلية القانون / جامعة الحلة إلى تعزيز جودة مخرجاتها التعليمية من خلال بناء شراكات فعّالة مع الجهات الخارجية ذات العلاقة.

وانطلاقاً من أهمية تنظيم هذه الشراكات بما يضمن تحقيق الأهداف الأكاديمية والمهنية، تم إعداد هذه الضوابط لتكون إطاراً مرجعياً يحكم عملية التعاقد والتعاون مع الجهات القانونية والتدريبية، بما يحقق مبادئ الشفافية والنزاهة والكفاءة، ويعزز من فرص تطوير مهارات الطلبة وإعدادهم لسوق العمل القانوني.

كما تهدف هذه الضوابط إلى ضمان اختيار الجهات المؤهلة وفق معايير دقيقة، وتنظيم إجراءات التعاقد والمتابعة والتقييم، بما ينسجم مع القوانين والتعليمات النافذة، ويسهم في الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني لكلية القانون.

## ضوابط التعاقد والتعاون الأكاديمي

### 1. الغرض

تهدف هذه الضوابط إلى تنظيم إجراءات التعاقد والتعاون مع الجهات الخارجية ذات العلاقة بالمجال القانوني، بما يسهم في تطوير المستوى العلمي والمهني لطلبة كلية القانون في جامعة الحلة، وتعزيز مهاراتهم التطبيقية وفق المعايير الأكاديمية والقانونية المعتمدة.

### 2. نطاق التطبيق

تطبق هذه الضوابط في كلية القانون / جامعة الحلة عند:

- التعاقد مع جهات تدريبية قانونية
- تنظيم دورات وورش عمل قانونية
- التعاون مع المؤسسات القضائية والتشريعية
- إقامة شراكات مع مكاتب المحاماة أو المراكز البحثية

### 3. معايير اختيار الجهات الخارجية

- الاعتماد الرسمي: أن تكون الجهة معترف بها من الجهات القانونية أو الحكومية المختصة في العراق .
- الخبرة المهنية: خبرة لا تقل عن (3) سنوات في المجال القانوني أو التدريب القانوني .

- السمعة القانونية: سجل مهني جيد وخالي من المخالفات أو القضايا التي تمس النزاهة .
- الكفاءة العلمية: توفر كوادر متخصصة (قضاة، محامون، أساتذة قانون) .
- التوافق الأكاديمي: توافق البرامج مع مناهج الكلية وأهدافها التعليمية .
- القدرة التنظيمية: الالتزام بتنفيذ البرامج ضمن الوقت والجودة المحددين .

#### 4. إجراءات التعاقد

- **تحديد الاحتياج:**
- تقوم الأقسام العلمية بتحديد الاحتياجات التدريبية وفق التخصصات القانونية .
- **الإعلان عن الفرص:**
- يتم الإعلان عن دعوة الجهات المؤهلة لتقديم عروضها بشكل شفاف .
- **تقييم العروض:**
- تشكل لجنة علمية وقانونية مختصة لتقييم العروض وفق :
  - الجودة العلمية
  - الخبرة
  - الكفاءة
  - التكلفة
- **المصادقة الرسمية:**
- رفع التوصيات إلى عمادة الكلية للموافقة النهائية .
- **إبرام العقد:**
- توقيع عقد رسمي يتضمن :
  - مدة البرنامج
  - طبيعة النشاط
  - الالتزامات المتبادلة
  - آليات التقييم

#### 5. ضوابط الشفافية والنزاهة

- الالتزام بقوانين وتعليمات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في العراق
- ضمان تكافؤ الفرص بين الجهات المتقدمة
- توثيق جميع إجراءات التعاقد
- منع تضارب المصالح

#### 6. مؤشرات الأداء والمتابعة

- مدى تنفيذ البرامج التدريبية حسب الخطة
- مستوى رضا الطلبة (استبيانات تقييم)

- مدى تحقيق الأهداف التعليمية والتطبيقية
- تقييم أداء الجهة المتعاقد معها

## 7. التوثيق وحفظ السجلات

- حفظ جميع العقود والمراسلات بشكل رسمي (ورقي وإلكتروني)
- إعداد سجل خاص بكل نشاط يتضمن :
  - اسم الجهة
  - نوع النشاط
  - عدد المشاركين
  - نتائج التقييم

## 8. التحديث والتطوير

- مراجعة الضوابط سنويًا
- تحديثها بما يتلاءم مع :
  - التطورات القانونية
  - متطلبات سوق العمل
  - توجيهات وزارة التعليم

## 9. ضوابط خاصة بكلية القانون

- الالتزام بأخلاقيات مهنة القانون
- الحفاظ على سرية المعلومات القانونية والقضايا
- التركيز على الجانب العملي (محاكم صورية، تدريب ميداني)
- عدم السماح بتقديم محتوى مخالف للتشريعات العراقية